حمل السلاح ..

خطر يهدد السلم الاجتماعي ويقوض كل جهود السلام

ظاهرة حمل السلاح سبب رئيسي للثأرات القبلية التي شهدتها اليمن

.. في ظل جهود اللجنة العسكرية المكلفة بإزالة مظاهر التوتر في العاصمة التاريخية صنعاء والمدن الأخرى وفق ما نصت عليه المبادرة الخليجية .. وأن هذه النخبة من القادة العسكريين المعول عليهم إرساء الأمن والاستقرار تؤكد - في البدء - أنها قد قرأت المبادرة بحس وطني وعقول يمنية حفل تاريخها بمفردات التصالح والتسامح واستنارت بمصابيح الحكمة اليمانية التي أبت تفويت الفرصة وإضاعة جهود الأشقاء في أن يخرج اليمنيون خروجاً مشرفاً ومرضياً للجميع من أتون الأزمة التي شهدت دوامة حولتها إلى متارس حرب ونذر صراع مسلح وصل حد الدمار في بعض مناطق الأمانة وخسّر الدولة سنوات من العمل والبناء والمال..

السؤال الأبرز في هذه المرحلة العصيبة وفي ظل هذه الجهود الوطنية التي تبذلها اللجنة ومحبو السلام لليمن هو هل هذه بداية للسير الصادق باتجاه استعادة إيقاع الشارع اليمني بمظهره المدني الحضاري ، وهل ستتواصل الجهود لإنهاء كافة المظاهر المسلحة من العاصمة.. وفي المقابل ما السبل الكفيلة بتنمية الوعي الاجتماعي بخطر ظاهرة حمل السلاح على مدنية المجتمع وأمنه واستقراره؟... هذا ما سنتناوله في سطور هذا التحقيق..

تحقيق / محمد محمد إبراهيم

لم تكن البداية في هذا التحقيق من معضلة المجتمع اليمني التاريخية والثقافية المتمثلة في حمل السلاح الذي مثل جوهر الثأرات القبلية وسبباً يعيق أي جهود تتبناها الدولة لتنفيذ قوانين وإنما كانت البداية من مطلب الواقع اليمني المتمثل في تعزيز وتثبيت

لإرادة الجماهير في النهج الديمقراطي المدني الذي يتساوى تحت ظله الجميع حقوقاً وواجبات.. كما كانت بداية التحقيق منطلقة من ما هو قائم من جهود وطنية لنزع كل مظاهر التوتر الذي شهدته البلد خلال الأزمة الماضية .. وليس لأن حمل السلاح عاد بصورة شنيعة مع هذه الأزمة بل لأن الفرصة مواتية ليستفيد اليمنيون من هذه المرحلة فيواصلوا مسيرة الجهود لإنهاء هذه الظاهرة لخلق مجتمع يمني أكثر حكمة وحضارية..

وفي هذه المنطلقات يؤكد النائب البرلماني سنان العجي أن معضلة ظاهرة السلاح رغم تفاوت بروزها للواجهة الحياتية بين مرحلة وأخرى بدت في هذه الأزمة أكثر فتكاً بمقدرات البلد ومكتسباته حيث أوصلت البلاد إلى حالة كبيرة من الدمار والخراب ، وكنا في الفترات السابقة قد لاحظنا تراجعاً كبيراً في المظاهر المسلحة داخل المدن الرئيسة لكن الذي طرأ وأعادنا للخلاف خطوات كثيرة لم نكن نتوقعها هو الأزمة التي مرت بها البلد خلال عشرة أشهر.. مضيفاً ومع ذلك نعتبر الانفراج الذي حصل بالوصول إلى حكومة الوفاق الوطني واللجنة العسكرية المناط بها رفع المظاهر المسلحة من شوارع العاصمة بداية جديدة لاستعادة الأمن والاستقرار ..

وقال أيضاً: إن هذه المرحلة جديرة بأن يستفيد منها العقلاء ليعززوا جهودهم في إحداث نقلة نوعية على صعيد التغير الواقعي الثقافي والاجتماعي للبلد إذا كان الجميع يريد الوصول بالبلد إلى بر الأمان وتجسيد الدولة المدنية الحديثة التي تقوم في جوهرها على النهج الديمقراطي والاحتكام للصندوق..

وقال : هناك قانون معني بمعالجة حمل السلاح في المقام الأول لأن المشكلة تكمن في حمل السلاح والتمظهر به ، أما حيازة السلاح وتنظيمه وتحديد الأسلحة التي يمكن حيازتها فهذا أمر ثانوي في القانون الذي كان قد قُدِّم إلى مجلس النواب وينتظر البت فيه ، وهو الأمر الذي فرضت تأخيره الظروف التي تمر بها البلد.. ومهما يكن هناك سعي نحو إصدار القانون لما فيه خدمة الصالح العام..

تكريس الجهل

هناك فرق بين حمل السلاح وحيازته.. فالأولى تعني اعتبار السلاح من أبرز ملامح الشخصية اليمنية وهذا يعرض الفرد دائماً للخطر فيقتل أو يقتل وبالتالي جر قبيلتي القاتل والمقتول لحرب طاحنة لا تنتهي مع تقادم السنوات والأجيال ، بينما الثانية تعني أن يكون لديك سلاح ولكن في البيت وليس في السوق والطرق والشوارع بشكل يقلق أمن المجتمع.. وكل ما يتمناه المواطن اليمني هو وجود دولة تخلي الأسواق والساحات العامة والطرق حتى يشعر بالأمان..

والأخطر من هذا المجتمع بكل فئاته يعرف حق المعرفة أن السلاح صار قاسماً مشتركاً تتكأ عليه الأخطاء والجرائم التي أشعلت الثأر بين أبناء المجتمع الواحد .. فحسب أستاذة القانون الجنائي ، يعد السلاح الناري هو القاسم المشترك الذي يجمع بين جرائم القتل بصفة عامة في اليمن.

مؤكدين أن الحل التدريجي يبدأ بمحاولة إزالة مفاهيم أن حمل السلاح يعتبر من المقومات الرئيسية للرجل وهو (أي السلاح) المقياس الحقيقي للرجولة، والقبيلة ، حتى أن العريس في كثير من المناطق اليمنية، يحرص كثيراً على حمل «البندقية الآلية» فوق كتفه في يوم حفل زفافه كتقليد اجتماعي غريب للتعبير عن الفرح، وفي كثير من الحالات يقتل العريس في يوم زفافه بسبب عيار ناري طائش؛ ولهذا يعتبر السلاح في اليمن من أبرز وسائل التعبير عن الغضب، أو الفرح على السواء، والسبب هو أن البعض يعتبر اقتناء السلاح من العادات العربية الأصيلة، والوسيلة المثلى للتعبير عن الشعور بالمكانة الرفيعة في أوساط المجتمع؛ لذلك انتشرت بشكل كبير تجارة السلاح، ليس في اليمن فحسب، وإنما في العديد من الدول العربية، ولكن قد يكون المجتمع اليمني هو أبرز هذه المجتمعات شهرة باقتناء وحمل الأسلحة، و المستفيد الأول من ذلك، هم تجار الحروب والقتل والدمار، الذين يسعون لتحقيق ثروات هائلة في أقصر وقت، كما أن الأحداث والمشاكل الأمنية التي تعاني منها بلادنا اليوم هي بسبب فوضى انتشار السلاح.

هذه العوامل الاجتماعية والقبلية والأمنية كرست ظاهرة السلاح كجزء من ثقافة المجتمع ورمز يحمل دلالة الوجاهة والقوة - في عرف المجتمع - ومنبع الأصالة اليمنية ، وهذا هو الجهل بحد عينه .. وهو ما لوحت به الدكتورة كوثر عبدالله سعيد أستاذ علم الاجتماع بجامعة عدن في إحدى تناولاتها البحثية، مشيرة إلى أن أحد عوامل حمل السلاح في المدن هو الجهل بمخاطر السلاح والجهل بأهداف حمله المتمثلة بحماية الأمن والاستقرار ومن الذي يفترض أن يستخدم السلاح ولماذا ومتى وأين؟..منوهة بأن حمل السلاح واستخدامه بلا معنى يتسبب بإقلاق السكينة العامة والاستقرار ويعد انتشاره خطراً يهدد المجتمع بمختلف فئاته لاسيما في ظل الانفلات الأمني الذي تشهده بلادنا.

دراسات هامة

تاريخياً يذهب الدارسون الاجتماعيون إلى أن ظاهرة حمل السلاح في المجتمع اليمني تعود إلى التراث والعادات والتقاليد اليمنية القديمة، لأسباب تتعلق بمظاهر الحياة والمعيشة في الفترات التاريخية التي شهدت صراع الكيانات الاجتماعية والسياسية على الخارطة اليمنية في شكل ثأر تتصاعد ذروته مع تتابع الأحداث الاجتماعية ليتوسع حتى يشمل أكثر من قبيلة ومنطقة يمنية.

وفي هذا الصدد تقول دراسة ميدانية معنونة بـ(الأسلحة الصغيرة في اليمن .. دراسة ميدانية اجتماعية لسوء الاستخدام): لعل ظاهرة الثأر من الظواهر الاجتماعية الأشد تعقيداً في مجتمعنا اليمني ، ويعود ذلك إلى ما للمجتمع من سمات وعادات قبلية متوارثة ، وهذه الظاهرة عرفتها المجتمعات القبلية بشكل عام ، وظلت متوارثة من قبل الأفراد والجماعات ، ولكنها بدأت تختفي تدريجياً مع ظهور الإسلام ، وقوة الدولة المركزية التي وجدت في بعض الفترات التاريخية ، وظلت ظاهرة الثأر في اليمن من الظواهر الأكثر تشعبا ، والتي لا تزال تبحث لها عن حل ، وهي مرتبطة ارتباطاً كبيراً بالإطار المؤسسي والثقافي في المجتمع اليمني ، ومما ساعد على تجذر هذه الظاهرة في المجتمع اليمني غياب السلطة المركزية طوال فترات متقطعة من التاريخ اليمني . إلا أن هذه الظاهرة عادت من جديد إلى بعض المجتمعات العربية المعاصرة نتيجة عوامل كثيرة ، وترتب على عودتها العديد من الآثار السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ..

وأضافت الدراسة التي نفذها الباحث الدكتور عبد السلام الحكيمي أستاذ علم الاجتماع في جامعة تعز:»ومما ساعد على انتشار ظا هرة الثأر وحمل السلاح الولاء القبلي من قبل الأفراد بالرغم من التغييرالاجتماعي والسياسي الذي حدث في البلاد بعد فترة الستينيات حيث ساعدت العوامل السياسية على انتشار الأسلحة بين أيدي المواطنين بأسلحة حديثة آلية (اتوماتيكية) على العكس مما الحال لديهم في السابق.

ومما يزيد من الطلب على شراء الأسلحة من قبل المواطنين إلى جانب العوامل الاجتماعية ضعف المؤسسات القضائية والتنفيذية في تفعيل القوانين الخاصة بالحقوق الفردية والجماعية الأمر الذي يجعل من الفرد يرى ضرورة أخذ حقوقه بمفرده ، وينظر إلى القبيلة على أنها السند والحامي لحقوقه وممتلكاته الشخصية من أي سلبٍ أو اعتداء ، وهذا الشيء يكرس الولاء للقلبية بدلاً من ترسيخ الولاء للمؤسسات .

- دون مجتمع خالي من السلاح لا يمكن إرساء دعائم الدولة المدنية
- ضعف المؤسسات القضائية والتنفيذية يدفع الفرد إلى أخذ حقوقه بمفرده
- بعض القوى السياسية القبلية كرست مفهوم الرجولة المظهرية في امتلاك الشخص للبندقية واستعداده للقتال في أي لحظة